اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

28 April 2004
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٦ نيسان/أبريل – ٧ أيار/مايو ٢٠٠٤

تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

تقرير مقدم من هنغاريا

١ – تدرك جمهورية هنغاريا أهمية تقديم التقارير من أجل تعزيز عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا تزال الخطوة ١٢ من الخطوات العملية الـ ١٣ التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ الذي تستمر على أساسه عملية تقديم التقارير. إلا أن هنغاريا ترى، أن اتباع نهج أعم وأشمل قد يثبت أنه أكثر فعالية من النهج الوارد في الخطوة ١٢ في كفالة الحصول على عدد كبير من التقارير. وقد أعدت هنغاريا تقريرها التنفيذي المقدم إلى الدورة الثانية للجنة التحضيرية في عام ٢٠٠٣ (NPT/CONF.2005/PC.II/2)، ونصبنيها هذا الهدف، ويتبع تقرير هنغاريا المقدم إلى الدورة الثالثة نمطاً مشابهاً، حيث أنه لا يقتصر على الأنشطة المتعلقة بالمادة السادسة من المعاهدة أو بالمواضيع الإقليمية.

٢ – وستصبح هنغاريا عضواً كامل الأهلية في الاتحاد الأوروبي في ١ أيار/مايو ٢٠٠٤. ولكونها بلداً منضماً، فقد شاركت في الأعمال التي أفضت إلى اعتماد استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وتلتزم هنغاريا التزاما تاما بالمبادئ والأهداف الواردة في الاستراتيجية. وتنص الاستراتيجية على أنه ''يجب الحفاظ على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية برمتها'' وهو هدف تشاطره هنغاريا، نظرا للتحديات الهائلة التي تواجهها المعاهدة.

٣ – وفي ضوء التحديات غير المسبوقة التي تواجه نظام عدم انتشار الأسلحة النووية الدولي، تدرس هنغاريا بعناية المبادرات الجديدة الرامية إلى منع انتشار العناصر الحساسة لدورة الوقود النووي وذلك في إطار متعدد الأطراف وغير تمييزي. وتتطلع هنغاريا إلى إجراء مناقشات فنية ومثمرة لهذه المواضيع في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية وفي المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥.

٤ – إن الكشف في الآونة الأخيرة عن شبكة عالمية للسوق السوداء تقوم بتزويد التكنولوجيا والمواد والمعدات النووية إلى الدول المستعدة لدفع ثمنها، يعتبر مصدر قلق شديد للمجتمع الدولي برمته، ويبرز أهمية وضع تدابير صارمة وفعّالة لرصد التصدير ومقترحات لتعزيز الآليات والممارسات الحالية. وتدعم هنغاريا جميع المبادرات المفيدة لمعالجة هذا التحدي الخطير. وفي هذا السياق، فإن المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، التي أعلنها الرئيس الأمريكي جورج و. بوش في كراكو في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٣، تعتبر مساهمة هامة. ويتمثل الهدف

الرئيسي للمبادرة في الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها والمواد والتكنولوجيات المتصلة بها من خلال حظر شحن الأسلحة والمواد المتصلة بها جواً أو بحراً. وقد قدمت هنغاريا دعمها السياسي الكامل لهذه المبادرة منذ انطلاقتها. ويشارك الخبراء الهنغاريون بانتظام في عملية الحظر التي نُظمت في إطار المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار (ومثال على ذلك، في ألمانيا وإيطاليا وبولندا). وقد أجرت هنغاريا جرداً بالبنى الإدارية المتاحة والصكوك التشريعية اللازمة لمشاركة هنغاريا في أنشطة التعاون ضمن إطار المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار.

٥ - وتعتبر هنغاريا أن نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية آلية لا غنى عنها من أجل التحقق من الامتثال للمعاهدة وضمان الشفافية النووية. ومن شأن هذا النظام أن يعزز الثقة الأساسية من أجل التعاون النووي السلمي. وترى هنغاريا أن البروتوكول الإضافي النموذجي، بالإضافة إلى اتفاق ضمانات شامل، يمثلان حاليا معياراً للتحقق، وتدعم دعماً تاماً جعل البروتوكول الإضافي إلزاميا بموجب المادة الثالثة من المعاهدة. وينبغي اتخاذ هذا القرار في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥.

٦ - وتعلق هنغاريا أهمية كبيرة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويجب دعم الجهود الرامية إلى بدء نفاذ المعاهدة. وشاركت هنغاريا في المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، الذي اعتمد بيانا واتخذ تدابير للتشجيع على بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وعند تنفيذ هذه التدابير والعمل على تحسين أهداف المعاهدة، لا يزال أمام الدول الأطراف في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واللجنة التحضيرية وأمانتها العامة الفنية المؤقتة العديد من المهام الصعبة والهامة. وبصفتها رئيسا للفريق العامل ألف للجنة التحضيرية أيضا، ستواصل هنغاريا بذل قصارى ما بوسعها لكي يبدأ نفاذ المعاهدة في أقرب وقت ممكن.

٧ - ولا يزال نزع السلاح، على النحو المنصوص عنه في المادة السادسة من المعاهدة وفي الالتزامات المختلفة التي قطعت في العامين ١٩٩٥ و٢٠٠٠، هدفا محوريا في عملية المعاهدة. وفي هذا السياق، ترحّب هنغاريا ببدء نفاذ معاهدة موسكو في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

٨ - وتواصل هنغاريا دعمها للجهود الرامية إلى بدء مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ولا يزال مؤتمر نزع السلاح، الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في شؤون نزع السلاح تحت تصرف المجتمع الدولي، المثال الصحيح لهذه المفاوضات. وسوف تدعم هنغاريا المبادرات التي تهدف إلى إيجاد مخرج من حالة الجمود الحالية، وإلى إقناع الدول الأعضاء بمعالجة القضايا الجوهرية المطروحة، بما في ذلك معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ونزع السلاح النووي. وقد تفضي المناقشات الحالية غير الرسمية حول بنود جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح إلى تهيئة مناخ إيجابي أكثر للتوصل إلى إجماع على برنامج العمل.

٩ - وشاركت هنغاريا في تقديم ورقة عمل حول التثقيف والتدريب بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح في الدورة الثانية للجنة التحضيرية (NPT/CONF.2005/PC.II/WP.18). وينبغي أن يحظى التثقيف والتدريب باهتمام أكبر في جهود المجتمع الدولي لتعزيز نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية للأجيال القادمة. لذلك قررت هنغاريا أن تشارك في تقديم ورقة عمل مرة أخرى حول هذا الموضوع ستقدم إلى الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية.

١٠ - وقامت البعثة الدائمة لجمهورية هنغاريا لدى الأمم المتحدة في نيويورك، بالاشتراك مع معهد مونتري للدراسات الدولية، بتنظيم حلقة عمل دولية بعنوان ''نحو عام ٢٠٠٥: المشاكل وأوجه التقدم والاحتمالات''. وعقدت حلقة العمل في البعثة الهنغارية في نيويورك في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وقد تمثل هدفها الرئيسي في دراسة الوضع الحالي لعملية استعراض معاهدة عدم انتشار

الأسلحة النووية وتقييم الإمكانيات للمستقبل. وقد وفرت حلقة العمل منتدى للحوار بين المسؤولين الحكوميين وممثلي المنظمات الغير حكومية، بما فيها المعاهد الأكاديمية والبحثية. وناقش زهاء ٨٠ مشاركا القضايا المطروحة على بساط البحث. وكان ثمة إجماع بأن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ يجب أن يكون تطلعيا ويجب أن يزوّد بسبل للتوفيق بين الخلافات السياسية الحالية.

١١ - ولا تزال هنغاريا ملتزمة التزاما تاما بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتدعم بإخلاص عملية الاستعراض المعززة التابعة لها. وستشارك هنغاريا، بنشاط وبروح من التعددية الفعّالة في إجراءات الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥.